

واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2018

**The reality of inflation in Algeria During the period
from 2000 to 2018**

صلاح الدين يوسف - جامعة الجزائر 3

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى وصف وتحليل واقع التضخم في الجزائر كونه ظاهرة اجتماعية اقتصادية للفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية 2018، من خلال تعريفه، وكذا تحليل اثاره الاجتماعية، والتعرف على السيرورة الزمنية للتضخم من خلال مسبباته ولمحدداته، التي تختلف من سنة الى اخر حسب طبيعته، وذلك من خلال اتباع منهج الوصفي، ومنهج تحليلي، ومنهج دراسة الحالة. الكلمات المفتاحية: التضخم، اثار الاجتماعية للتضخم، سلسلة زمنية.

Abstract

The aim of this study is to describe and analyze the reality of inflation in Algeria as a socio-economic phenomenon for the period from 2000 to 2018, through definition, social effects, and the process of inflation as causes and determinants, which vary along these years. According to its nature, through a descriptive approach, an analytical approach, and a case study methodology.

Keywords: Inflation, social effects of inflation, time series.

مقدمة

ان التضخم أحد اهم الظواهر الاقتصادية الاجتماعية الحديثة، اذ تدل بشكل خاص على عمق الأزمة البنيوية التي يعاني منها النظام الرأسمالي العالمي، ومتمثلة في التناقض الأساسي الذي يعاني منه هذا النظام بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، والتي تفرز باستمرار الفائض من سوق العمل إلى البطالة، مما يساهم في تزايد معدلات الفقر على المستوى العالمي، وكذا زيادة من حدة الاستقطاب الاجتماعي، نتيجة ميل رأس المال إلى تحقيق أعلى معدلات ربحية ليتبعها في مرحلة لاحقة نمو إنتاجي يترافق مع ارتفاع في الأسعار، وارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية.

ففي بداية الالفية إتبعَت الجزائر سياسة اقتصادية جديدة مع مراعات الجانب الاجتماعي، كمحاولة منها لمسايرة التحولات التي يعيشها العالم، إذ توجهت السلطات باهتماماتها إلى تحرير الاقتصاد الوطني، وفتح الباب أمام القطاع الخاص للاستثمار، واستقلالية المؤسسات الوطنية، وإنشاء صناديق المساهمة، وإعادة هيكلة البنوك والمؤسسات المالية، وتحرير الأسعار، والتجارة الخارجية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

ورغم كل الجهود المبذولة من سياسات اقتصادية وتجارية، مالية منها ونقدية، إلا أننا نجد من بين أهم النقاط الملفتة للنظر خلال مراحل التطور الاقتصادي الجزائري ظاهرة التضخم، حيث يعتبر أحد أهم المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في أوضاع الاقتصاد الكلي، كونه حالة مرضية لصيقة بالحياة الاقتصادية، ولاسيما في الجزائر التي عانت من الأبعاد والانعكاسات الخطيرة لهذه الظاهرة، المتمثلة في ارتفاع المستوى العام للأسعار في الأسواق الوطنية.

فتشخيص واقع التضخم يساعد كثيرا على تلاشي بعض المخلفات السلبية الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عنه، لذلك فإن الدراسات في هذا الإطار أصبحت تشغل باستمرار حيزا خاصا، نظرا للدور الهام الذي تلعبه القيم المحصل عليها للتضخم على غرار غيره من الظواهر الاقتصادية الاجتماعية، في رسم وتوجيه السياسات والبرامج المثالية.

ومن هذا المنطلق يمكننا تحديد إشكالية البحث من خلال السؤال الجوهرى التالي: ما هو واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2018 ؟

توفر لنا النظرية الاقتصادية التوجهات العامة، وكذا الكيفية الصحيحة لقياس التضخم، أما مبادئ النظرية الإحصائية والتحليل الاقتصادي الكمي، فيزودنا بالطرق والأدوات الإحصائية والرياضية، في

قياس هذه الظاهرة الاقتصادية، أما البحث في مصادر الظاهرة التضخمية، فيمكن استخلاصها من التفاعلات المتبادلة للتغيرات التي تحدث في مستويات المتغيرات الاقتصادية الكلية.

حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي، أحد أبرز المناهج المهمة المستخدمة في الدراسات العلمية، ومناهج البحث العلمي بوجه عام تساهم في التعرف على ظاهرة الدراسة، ووضعها في إطارها الصحيح، وتفسير جميع الظروف المحيطة بها، ويعد ذلك بداية الوصول إلى النتائج الدراسية التي تتعلق بالبحث، وبلورة الحلول التي تتمثل في التوصيات والمقترحات التي يسوقها الباحث لإنهاء الجدل الذي يتضمنه متن البحث، واستخدام منهج معين في البحث يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين في سبيل الوصول إلى جميع المعلومات والبيانات التي تتعلق بظاهرة البحث، في شقه القائم على وصف، وتحليل ظاهرة التضخم، وكذلك في تحليل الوقائع للتضخم في الجزائر، بالاعتماد على السيرورة التضخمية، ومحاولة تحديد أسبابها الحقيقية لكبح تنامي هذه الظاهرة.

ومنهج تحليلي وهو المنهج الذي يتم من خلاله دراسة الإشكالات العلمية المختلفة من خلال عدة طرق كالتركيب والتقويم والتفكيك، ويعد هذا المنهج ملائماً للعلوم الإنسانية بشكل كبير حيث يكثر استخدامه فيها، ويستخدم في المنهج التحليلي ثلاث عمليات وهي التفسير، النقد، والاستنباط، وقد يستخدم الباحث إحدى هذه العمليات أو قد يجمع بين عمليتين أو أكثر.

وعلى منهج دراسة الحالة من خلال توجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بظاهرة، حيث استخدمته من أجل الحصول على المعلومات، والحقائق التفصيلية، لهذا سمحت هذه الطريقة بوجود الأدلة الكافية لإقامة الفروض المميزة، وعلى ذلك فإن طريقة دراسة الحالة تعتبر في ضوء هذا طريقة ناجحة، ومؤثرة من أجل تشكيل التصميم التجريبي الذي يهتم المظاهر الهامة. والمتمثل في تحليل كمي قائم على القياس الاقتصادي في تقدير التضخم باستخدام بعض نماذج القياس الاقتصادي، وبالتالي يكون موضوعنا هذا هو عبارة عن مزيج من الأدوات الرياضية والإحصائية، كما أننا اعتمدنا على بعض التقارير المنشورة من طرف مختلف الدوائر الحكومية، والإدارية (الديوان الوطني للإحصاء بنك الجزائر، وزارة المالية)، والتي تحلل أوضاع الاقتصاد الجزائري انطلاقاً من مؤشرات الاقتصاد الكلية، كما اعتمدنا على بعض العلاقات الرياضية والمعايير القياسية، مزودة بالتحاليل البيانية، وهذا ما تتطلبه مثل هذه الموضوعات.

1. مفهوم التضخم: لم تقدم النظرية السيسولوجية تفسيراً مباشراً ومحدداً للتضخم، عكس نظريتها النظرية الاقتصادية، والتي تعددت مفاهيم التضخم فيها، وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة فهي متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب، وتشغل الكثير من القضايا النظرية

والتطبيقية، وهذا ما يجعل تعريفها مهمة صعبة، نظرا لاعتماد كل مفكر على أساس معين في تفسير التضخم، حيث تصطدم بكثير من الغموض والمتناقضات، وهذا من خلال التباعد الفكري والمذهبي بين المدارس الاقتصادية، فلم يتوصل هؤلاء المفكرين والاقتصاديين ليومنا هذا إلى تحديد مفهوم للتضخم يلقي قبولا عاما.

الا انه يمكننا تحقيق جزء من الفكر السييسولوجيا من خلال استخدام بعض الاتجاهات النظرية المعروفة كالبنائية الوظيفية والتفاعلية الرمزية ومدرسة الاعتماد في نظر للتضخم، حيث يمكن تفسير الظاهرة على انها خلل في أداء الأبنية الاقتصادية لوظائفها الأساسية، حيث يرى انصار المدرسة التفاعلية الرمزية ان غياب قيم العدالة والترشيد والرقابة والشفافية في الاقتصاد تؤدي الى أوضاع غير طبيعية كالتضخم، ومن جانبها تذهب مدرسة الاعتماد الى ان اثار الاستعمار الاقتصادي تعيق التنمية المحلية الشاملة والمستدامة العادلة في مجتمعات دول العالم المتخلف، وعدم الاستثمار في المشاريع الأساسية واللازمة للسكان المحليين، واغراق هذه الاقتصادات الهشة والمنفتحة على العالم الخارجي بمنتجات كمالية تستنزف أموال هذه الشعوب الفقيرة، مما يؤدي الى ضعف جهازها الإنتاجي، وتضخم أسعار جل السلع الأساسية خاصة المستوردة منها (يسري، 1979).

ان المقصود بالتضخم خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى، يختلف عن التعريف الذي ساد بعدها في الفترة ما بين الحربين العالميتين، فكان التضخم لدى الكثير من الاقتصاديين: هو إصدار النقود بصفة مطلقة، دون النظر إلى وجود عوامل أخرى، ولكن هذا المفهوم قد تغير فيما بعد ذلك، حيث أصبح المقصود به هو فائض النقد على فائض السلع والخدمات، ولا شك أن الأخذين بهذا المعنى قد تأثروا بالنظريات والمفاهيم الكينزية التي سادت بين الحربين، فاختلف مفهوم التضخم خلال نفس الفترة الزمنية باختلاف وجهات نظر المفكرين (الموسوي، 2015، ص 215).

ولقد ركزت بعض تلك الكتابات في تعريفها لهذه الظاهرة على مظهر التضخم، وذلك باعتباره "ارتفاعا في المستوى العام للأسعار في دولة ما" (الوزني والرفاعي، 2003، ص 249)، كما عرف على أنه "الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية للنقود، أي انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقود" (المصار والحلي، 2010، ص 163).

في حين اعتمدت البعض من تلك الكتابات في تعريفها للتضخم على الأسباب المنشئة له، مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف وآخر، فعرف التضخم على أنه يعبر على "كل زيادة في كمية النقود المتداولة، والتي تؤدي إلى الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار" (غازي، 2000، ص 09)، وأيضا عرف

على أنه "الارتفاع الغير منقطع في المستوى العام للأسعار، والذي ينجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة" (إسماعيل وعريقات، 1999، ص 145).

وهناك من يرى أن التضخم يتلخص في «الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وحجم الدخول المتاحة للإنفاق» (مجدي، 2002، ص 34).

ويعرف بيجو التضخم "عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة"، فهذه الكتابات تؤكد على أن التضخم يتمثل في "ارتفاع الأسعار وليس الأسعار المرتفعة، ووجود حالة عدم توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي" (الموسوي، ص 215)، كما لا يعتبر الارتفاع المؤقت أو المقتطع بأنه تضخم وبذلك يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (الوزني والرفاعي، 2000، ص 249).

مما سبق يمكن استخلاص أن التضخم ظاهرة نقدية من خلال أسبابه، وظاهرة سعرية من خلال نتائجه.

بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار، يمكن أن يطلق مصطلح التضخم على حالات، وظواهر أخرى أهمها (صافي والبكري، 2002، ص 197) :

- الإفراط في إصدار الأرصدة النقدية، وهو التضخم النقدي، ويشمل كل زيادة كبيرة في النقود المتداولة في الأسواق (تضخم العملة).

- ارتفاع المداخل النقدية للأفراد بشكل غير عادي، ومألوف (تضخم الدخل).

- ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج، وخصوصا تكلفة العمل (تضخم التكاليف).

2. الآثار الاجتماعية للتضخم : التضخم ظاهرة اقتصادية اجتماعية تعكس آثارها مباشرة على المجتمع، حيث بينت الدراسات التي أجريت أن التأثير يكون أقوى على الفئات الاجتماعية الهشة من ذوي الدخل المنخفضة والمتقاعدون، ذوي المهارات المتوسطة والمنخفضة مهنية وأصحاب الحرف، والأقليات الاجتماعي (Caplovitz, David. 1981) وتؤكد دراسات أخرى على أن التضخم يؤثر على الفئات الاجتماعية الفقيرة والغنية على حد سواء، بينما تكون ضغوطه أشد على الطبقات الفقيرة (Abbott, Walter. 1981)، كما أن التأثير يكون أشد بالنسبة للنساء المتقاعدون، وأصحاب الدخل الثابتة (Sharp, Ansel et Al . 1996)، وكذا التجمعات الفقيرة في المدن الكوزموبوليتية المعرفة بالعالم الرابع.

وتختلف التأثيرات الاجتماعية باختلاف مستوى التحليل بين مستويات الاقتصاد الكلي والجزئي، فتشير الدراسات الكلية الى ان الازمات الاقتصادية الكبرى كالتضخم تمهد لحدوث أوضاع اجتماعية سلبية كإضعاف دور القانون والروابط الاجتماعية، وزعزعة الاستقرار الاجتماعي (Social Disorganization) كتزايد احتمالية ارتكاب جرائم الملكيات الخاصة كسرقة وكهيب (Ralston,Roy.1999)، كما يؤدي التضخم الى غياب التوازن الاجتماعي بين الجماعات الاجتماعية، وذلك نتيجة لإعادة توزيع الدخل بصورة غير عادلة، حيث ان هناك مستفيد من التضخم هو المنتج والمتضرر هو المستهلك (Addison e Burton.1983)، بالإضافة الى ذلك يؤدي التضخم الى ارتفاع معدل جرائم السطو والسلب والانحراف (Devine, Joel et Al.1988)، ومضاعفة أعباء التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتشويه مسارها كالمضاربة، انتاج السلع المربحة فقط، الحد الأدنى للأجور غير معبر (مرسي ، 1973).

اما على مستوى الاقتصاد الجزئي فيتجلى تأثير التضخم على الاسرة مباشرة، فقد قامت العديد من الدراسات لتؤكد على حقيقتين اثنتين، وهما خطورة التضخم على بناء الاسرة ووظائفها وشمول تأثيراته من حيث مجال التأثير والمرحلة الزمنية، وبشكل اكثر تحديدا تنبه بعض الدراسات الى حقيقة ان التضخم يؤدي الى زعزعة استقرار الاسرة، واعتلال صحة افرادها النفسية، كما ينتج عن الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الاسرة نتيجة لإرتفاع تكلفة المعيشة بروز مشكلات زواجه كالطلاق والخلافات العائلية، وأخرى على مستوى الصحة النفسية (Caplovitz, David .1981)، بالإضافة الى ذلك يدفع التضخم بالاسرة الى الوقوع في إشكالية المديونية لتلبية احتياجات انية مما ينتج عنه زيادة مديونيات الافراد (شيحة، 1981)، ومما لاشك فيه ان زيادة مديونيات الاسرة يزيد من معدلات قلق افراد الاسرة والخوف من ما يخفيه المستقبل، والتفكير الدائم في كيفية التخلص من تلك المديونيات بشكل يضمن سلامة افراد الاسرة وامנם المالي.

كما يخلق التضخم ظروف اقتصادية واجتماعية بالغة الصعوبة بالنسبة للأسرة، حيث يتعذر على افراد الاسرة الحصول على بعض الاحتياجات الضرورية للعيش، اذ تشير بعض الدراسات الى ان من مظاهر التضخم اختفاء بعض السلع الضرورية، وانتقال العجز الى محور الخدمات، حيث يجد افراد الاسرة انفسهم غير قادرين على الاستمرار في الحصول على بعض الخدمات المعتادين عليها كخدمات النقل والمواصلات، نظرا لارتفاع تكلفتها من جهة، ولضرورة ترشيد النفقات من جهة اخرى (The Economist .2008).

اثار التضخم على الاسرة لا تقف عند حدود زمنية معينة، بل تتجاوز الفترة الزمنية مصحابة له الى فترات زمنية أطول، حيث تشير الدراسات الى ان التضخم اتساع دائرة الفقر، حيث ان الفقر ترتفع خلال وبعد فترة التضخم نتيجة لانخفاض اوحى انتفاء مصادر الدخل الفردي، بالإضافة الى قيام الاسر بتسييل مدخراتها لمواجهة التضخم كما يتعدي فقدان الأصول المادية الى التأثير على تنمية البشرية للأفراد، حيث يؤدي بهم الى التوقف على الانفاق في تربية وتعليم أبنائهم وحرمانهم من تطوير مواهبهم بغية ترشيد الانفاق، مما يؤثر بالسلب على بناء فرد سوي (Skoufias. 2003).

3. السيرورة الزمنية للتضخم خلال الفترة الممتدة منذ سنة 1999 إلى غاية سنة 2018: لقد تميزه في بدايتها بمرحلة برامج الانعاش الاقتصادي، والتي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نوعا ما، في إطار تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بتمكن الجزائر فيها بالمحافظة على استقرار الأسعار من أجل السيطرة على التضخم، رغم أنه في سنة 2001 عرفت رجوع الضغوطات التضخمية، بارتفاع معدل التضخم إلى 4.22%، الفرق بين هذا المستوى ومستوى التضخم سنة 2000 الذي قدر ب 0.33%، والذي كان 2.64% سنة 1999، يمكن أن يفسر بأثر القدرة الشرائية الناتج عن ارتفاع أجور الوظيف العمومي والأجر الوطني القاعدي في إطار ضعف العرض، حيث انخفض الناتج الوطني خام من معدل نمو 27.5% سنة 2000 إلى 4.76% سنة 2001، مما أدى إلى عودة الأسعار للارتفاع غير أنها انخفضت في سنة 2002 حيث وصل معدل التضخم إلى 1.41%، نظرا للزيادة السكانية ومنه زيادة الاستهلاك، فالأسعار تعرف ارتفاعا بنسبة معينة سنويا غير أنها لا تكون محسوسة، أما إذا حصل وأن عرف سعر السلع الغذائية في السوق الدولية تقلبات نحو الارتفاع، فلا محالة أنه سيؤثر على السعر المطبق في الداخل بالزيادة، حيث شهدت السنوات التي تلت ارتفاع لمعدل التضخم في الجزائر، مع حدوث تقلبات نتيجة تأثر الأسعار المحلية بالأسعار العالمية.

حيث بلغ معدل التضخم 4.26% سنة 2003، ثم انخفض إلى 3.96% سنة 2004، ليصل 1.38% سنة 2005، ليرتفع الى معدل 2.31% سنة 2006، ليستمر بالارتفاع معدل التضخم الى 3.67% سنة 2007 وذلك لتسارع الزيادة في أسعار الجملة للفواكه والخضر، حيث وصل من 1.7% في 2005 إلى 5.9% في السنة الموالية 2006 ف 16.9% في 2007، و يعود هذا التضخم إلى تظافر ظاهرتان لدفع الأسعار نحو الزيادة، من جهة ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية بقوة، لاسيما أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة، ومن جهة أخرى ارتفاع أسعار المنتجات ذات صلة بالواردات، حيث كانت عرضة للصدمات على مستوى الزيادات القوية في الأسعار العالمية، خصوصا زيادة أسعار الحبوب والمنتجات الحلبية، وهي سلع غذائية تستوردها الجزائر بكميات معتبرة، وترجع عودة التضخم في 2007 لظاهرة ذات بعد عالمي، فقد سجل

مؤشر اسعار التجزئة للولايات المتحدة في ديسمبر 2007 زيادة بمقدار 4.1% كانزلاق سنوي، كما تطورت اسعار الأسعار في أوروبا في نفس الاتجاه، وإن كان ذلك بحجم اقل في ديسمبر 2007. (بنك الجزائر، 2008، ص 64).

فقد كان مؤشر اسعار الاستهلاك التوافقي لمنطقة الأورو يشير إلى تضخم يساوي 3.1% على أساس انزلاق سنوي، وهو ما يمثل زيادة بنقطة مئوية في سنة واحدة، اذ توجد ثلاث عوامل رئيسية تفسر انتقال التضخم الأجنبي إلى الأسعار الداخلية وانعكاسه (التضخم المستورد) وهي (بنك الجزائر، ص 66-67):
ترجيح وتغيير الأسعار الاسمية للسلع والخدمات المستوردة، التي تدخل في تكوين مؤشر أسعار الاستهلاك.
الآثار التراكمية للهوامش التناسبية للقيمة لمختلف المعاملات الموصلة إلى تجارة التجزئة.

تطور معدل صرف العملة الوطنية مقارنة بعملة الحساب في العقود التجارية.

وتفسر الزيادة في أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة بضعف العرض من جهة والمضاربة في سوق التنظيم والضبط من جهة أخرى، ليواصل التضخم ارتفاعه ليصل إلى 4.86% سنة 2008، حيث جاء الارتفاع نتيجة لصعود أسعار المواد الغذائية، ونفقات الحكومة التي بلغت 1.4 مليار دولار لرفع الأجور وتعويضات التقاعد كما قدر معدل التضخم سنة 2009 ب 5.73%، و يرجع ذلك الى الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية والمنتجات الزراعية الطازجة والخدمات والمواد نصف المصنعة، كما سجلت نسبة التضخم في الجزائر انخفاضا طفيفا وصل إلى 3.91% في 2010 ، ليصل لحدود 4.52% سنة 2011 ، ليسجل أعلى معدل له منذ سنة 1996 ليصل الى 8.89% في 2012.(بنك الجزائر، 2013، ص 41).

فكما كان عليه الحال في سنة 2011 تكمن أهم محددات التضخم في 2012 أساسا فزيادة الكتلة النقدية والتي تساهم في نسبة التضخم ب 84%، وهي أقوى مساهمة خلال العشر سنوات الأخيرة (67%). كمتوسط خلال الفترة الممتدة من (2001-2012) وبدرجة أقل في ارتفاع الأسعار الصناعية لفرع الصناعة الغذائية، وكذلك أسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي، في حين أن مساهمة هذه الأخيرة في تراجع واضح بالنسبة لسنة 2011، لأنها تساهم ب 14% في التضخم في 2012 مقابل 30% في السنة الماضية، بينما يبقى أثر سعر الصرف الفعلي الاسمي ضئيلا ويقدر ب 2% مقابل 7% في 2011، من جهة أخرى تجدر الإشارة بأنه لم تكن هناك صدمة جديدة على الطلب ناجمة عن الرفع المعتبر للأجور، كما كان عليه الحال في سنة 2011، والتي كان من الممكن أن تتسبب في ارتفاع الأسعار، وذلك بالنظر لعدم مرونة العرض على المدى قصير الأجل للعديد من المواد الاستهلاكية المواد الغذائية الطازجة والسلع الاستهلاكية الصناعية المنتجة

محليا، هذا ولا تزال المحددات الأخرى المرتبطة، باختلالات الأسواق قائمة، وذلك نظرا لضعف التقدم في مجال تنظيم الأسواق والمنافسة. (بنك الجزائر، ص52).

بعدما عرف التضخم ارتفاعا قويا في سنة 2012، بأعلى معدل خلال العشرية، سجل التضخم في سنة 2013 تراجعاً واسعاً وسريعاً، وعرف ارتفاع الأسعار وتيرة أكثر اعتدالاً تتوافق مع الهدف متوسط المدى المسطر في هذا المجال، حيث بلغ معدل التضخم 4.15%، ساهم بقوة في احتواء التضخم الكلي في تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية، الذي بلغت وتيرته 3.18%، وهي أضعف وتيرة لهذه الفئة من السلع منذ 2006 وكذا الترجيح العالي لأسعار هذه المواد 43.1% في مؤشر الأسعار الكلي، بدورها لم تعد المنتجات الغذائية في التضخم الكلي تساهم سوى بـ 1.5% (46.0 نقطة) أي بـ 16.8 نقطة أقل من سنة 2012، ويعود ذلك إلى التراجع الهام لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الطازجة، التي لم يتجاوز معدلها السنوي المتوسط 4.02% في 2013 مقابل 21.4% في سنة 2012 (بنك الجزائر، 2014، ص41).

عرف تضخم أسعار الإنتاج الصناعي في القطاعين العمومي والخاص تباطؤاً، إذ شهدت الأسعار في القطاع العمومي استقرار نسبي 0.2%، وارتفعت بنسبة 0.6% في القطاع الخاص مقابل ارتفاعات سنوية متوسطة قدرها 2.6% و 2.9% على التوالي، كما كان عليه الحال في 2012 يبقى التضخم تضخماً داخلياً أساساً. لكن في سنة 2013، ومن زاوية محددات التضخم، فإن أثر التطور النقدي وسعر الصرف الاسمي أكثر اعتباراً، وذلك بالرغم من تواضع وتيرة التوسع النقدي (بنك الجزائر، ص42).

إن الاستقرار النسبي للكتلة النقدية ومعدل سعر الصرف الاسمي، واللذان يتمثلان في أسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي والأسعار الخاصة بالإنتاج الصناعي لفرع الصناعة الغذائية، قد أدى إلى ارتفاع مساهمة الكتلة النقدية M2 (خارج ودائع المحروقات)، ويبقى أثر التغيرات في سعر الصرف الاسمي، المتزايدة هي أيضاً معتبرا بالفعل، ففي سنة 2013 وللمرة الأولى منذ 2001 تراجع مستوى أسعار السلع المستوردة بـ 3.5% بانزلاق سنوي يبلغ 23.3% (ترجيح مؤشر أسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي)، وهو ما يوافق مساهمة سالبة قدرها 0.8% في انزلاق التضخم الكلي، بمساهمة أصبحت سالبة في 2013 لأسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي والمخفضة بالاستناد إلى سعر الصرف الاسمي الحقيقي، وبمساهمة جد ضعيفة للأسعار الصناعية لفرع الصناعة الغذائية، سجل التضخم في سنة 2013 انخفاضا ملحوظا وهو ذو طبيعة نقدية أساساً (بنك الجزائر، ص54).

بعد الذروة التي بلغت 9,8٪ والمسجلة في جانفي 2013، اتخذ التضخم السنوي المتوسط اتجاه تنازلي، تواصل إلى غاية أوت 2014، لُيغير اتجاهه في الشهر الموالي نحو الارتفاع إلى غاية سبتمبر 2015 (بنك الجزائر، 2016، ص42).

وبعد تراجعه المعتبر في سنتي 2013 و2014 عاد التضخم نحو الارتفاع في سنة 2015 ليبلغ المتوسط السنوي لوتيرته 4/8، حيث سمحت إدارة السياسة النقدية، خصوصاً من خلال امتصاص فائض السيولة المصرفية، باحتواء ضغوطات تضخمية، إضافية كان من الممكن أن تؤدي إلى مستوى تضخم أكثر ارتفاعاً، في حين لا يزال عمل السياسة النقدية يُواجه إلى حد كبير من عراقيل من جراء الاختلالات ووضعيّات الهيمنة في بعض الأسواق، علماً أن الكتلة النقدية لم تتوسع إلاّ بقليل في سنة 2015، فإنّه لا يمكن أن تُشكل مصدر التضخم خلال هذه الفترة، كما لا يمكن أن يكون هذا التضخم ناجماً عن تضخم الأسعار عند الاستيراد خصوصاً بالنظر إلى ضعف هذه الأسعار على مستوى الأسواق الدولية (محافظ بنك الجزائر، 2017، ص15).

بعد سنتين متتاليتين من التراجع المعتبر للتضخم (2013 و2014) تسارع متوسط الوتيرة السنوية للتضخم في سنة 2015، واستمر هذا التسارع في سنة 2016 ليبلغ 5,8٪، في حين انخفضت أسعار المواد الغذائية الرئيسية في السوق العالمية للسنة الخامسة على التوالي، ففي سنة 2016 تراجع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بـ1,5٪ في سنة واحدة، وتراجع بـ29,8٪ مقارنة بذروة سنة 2011، واستمر انكماش أسعار الحبوب والحليب ومشتقاته، على عكس أسعار السكر والزيوت الغذائية التي ارتفعت للمرة الأولى منذ سنة 2012، حيث استمر انخفاض المؤشر الوطني للقيم الوحدوية للمواد الغذائية المستوردة في سنة 2016 بـ5,8٪، في حين واصل مؤشر القيم الوحدوية للمواد الاستهلاكية المستوردة من غير المواد الغذائية نموه بوتيرة مرتفعة تقدر بـ7,9٪ بوزن نسبي قدره 23,1٪، وارتفع المتوسط السنوي لمؤشر أسعار استهلاك المنتجات ذات محتوى مستورد كبير بـ6,8٪، أي بزيادة قدرها 2,2 نقطة مئوية خلال سنة واحدة، وبلغ معدل التضخم الأساسي، المقاس بمؤشر الأسعار خارج المنتجات الفلاحية الطازجة 7,8٪ في حين، بلغ معدل التضخم الأساسي، المقاس بمؤشر الأسعار خارج المنتجات الفلاحية الطازجة، وخارج المواد المحدد سعرها إدارياً 7,9٪ وهذا ما يعكس استمرار التضخم الهيكلي (بنك الجزائر، 2017، ص35).

خلال سنة 2016 ازداد متوسط معدل التضخم السنوي لأسعار الانتاج الصناعي، منتقلاً من 2,3٪ إلى 4,1٪، كما ارتفع ذلك الخاص بالصناعة المعملية بـ2,8٪ مقابل 1,4٪ في سنة 2015، كما أدى التراجع

الطفيف في تباطؤ التضخم لدى أهم الشركاء التجاريين للجزائر، بمعدل سنوي متوسط قدره 0,2٪ إلى توسع فارق التضخم مع دول منطقة الأورو (18 بلدا) إلى 6,2 نقطة مئوية في نهاية سنة 2016، أي بزيادة 1,4 نقطة مئوية في سنة واحدة، ويبقى التوسع النقدي (M2) جد منخفضاً في سنة 2016 بنسبة 0,8٪ كما كان عليه الحال في سنة 2015 (0,1٪)، لذا فإنه لا يبدو أنه السبب الرئيسي في ارتفاع التضخم، انخفض المتوسط السنوي لسعر الصرف الفعلي الإسمي للدينار بـ 5,8٪، وانخفض ذلك المتعلق بنهاية الفترة (ديسمبر 2016 مقارنة بديسمبر 2015) بـ 0,8٪ فقط (محافظ بنك الجزائر، ص36).

أما في سنة 2017 تراجع المتوسط السنوي للتضخم إلى 5,6٪، رغم الارتفاع العالي نسبيا للتوسع النقدي (+8,4٪)، حيث تفسر هذه التطورات غير النمطية إلى حد كبير بكثرة نشوء توقعات تضخمية قليلة الرشادة، في ظل استمرار الاختلالات في التنظيم والوضعيات المهيمنة في غالبية الأسواق الاستهلاكية (محافظ بنك الجزائر، 2018، ص5-6).

عرف تسارع التضخم الهيكلي الذي سجل خلال سنتي 2015 و2016 بنسب قدرها 4,8٪ و7,8٪ على التوالي توقفا في فيفري 2017، ليتراجع إلى 5,3٪ في سنة 2017، بمعدل يقل على التضخم الكلي، حيث ساهم هذا المقاس بمتوسط المؤشر الإجمالي السنوي خارج المواد الفلاحية الطازجة بواقع 73,2٪ في التضخم الكلي مقابل 92,5٪ في سنة 2016، كما يسمح مؤشر آخر للتضخم الأساسي، وهو مؤشر الأسعار عند الاستهلاك خارج المواد الفلاحية الطازجة والمنتجات المحددة أسعارها إداريا، بقياس أفضل لاستمرار الطابع الهيكلي للتضخم، حيث أن المتوسط السنوي لهذا المؤشر، الذي يمثل 57,0٪ من سلة الاستهلاك، بنسبة قدرها 6,8٪ في سنة 2017 مقابل 7,9٪ في 2016، وتيرة لا تزال أعلى من وتيرة التضخم الكلي 5,6٪، مولّداً أكثر من ثلثي التضخم الكلي 68,3٪ (بنك الجزائر، 2018، ص38).

سجل معدل التضخم في شهر ابريل 2018 بـ 4,33٪ ليعرف ارتفاعا طفيفا قدر بـ 4,82٪ في شهر اوت من نفس السنة، ثم تراجعاً عند 4,53٪ في شهر أكتوبر، حيث حسب فئات السلع يعود تراجع وتيرة التضخم أساسا إلى وتيرة التضخم الخاصة بمجموعة السلع المعملية، وابتداء من شهر ماي والذي يعتبر كمتوسط سنوي يعود التضخم إلى أسعار مجموعة السلع الغذائية، وأساسا المنتجات الفلاحية الطازجة منها، حيث انخفض مؤشر الأسعار عند الاستهلاك للمنتجات ذات مستورد كبير، والمقدر وزنه النسبي بـ 23,1٪، من 5,8٪ في شهر سبتمبر 2017 إلى 2,60٪ في شهر جوان 2018، مظهرها ضعف مساهمته في التضخم الكلي، وبالتالي ضعف مساهمة سعر الصرف وأسعار عند الاستيراد في التضخم الكلي (محافظ بنك الجزائر، ص21).

اجمالاً بقي التضخم معتدلاً، في ظرف الإدارة الحذرة للسياسة النقدية، مما يمكن من تعزيز التحكم في التضخم، ببذل المزيد من الجهود لتقليص الاختلالات على مستوى أسواق السلع والخدمات، حيث يجدر الذكر ان إدارة السياسة النقدية من طرف البنك الجزائري، في ظرف اعتماد التمويل غير التقليدي، قد سمحت في احتواء مخاطر ظهور الضغوط التضخمية (محافظ بنك الجزائر، ص22).

الخاتمة:

إن أول مظاهر التضخم هو في ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات على نحو تصاعدي مستمر ويكون هذا الارتفاع نتيجة لعدة أسباب منها ان الدولة تلجأ إلى زيادة الإنفاق الحكومي، عن طريق إصدار نقدي يؤدي إلى زيادة في كمية النقود لا يقابله زيادة في إنتاج السلع والخدمات فترتفع أسعار السلع والخدمات ويزيد عدد الفقراء في المجتمع.

الزيادة أو الفائض في الطلب الكلي على السلع والخدمات، دون أن يقابل ذلك زيادة في مستوى العرض الكلي للسلع والخدمات، نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول المتخلفة بدرجة لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي، فترتفع الأسعار التي تؤدي إلى التضخم.

ينعكس التضخم سلبياً على القدرة الشرائية لذوي الدخل الثابتة من الموظفين الحكوميين والمتقاعدين، فكلما ارتفعت الأسعار مع بقاء دخولهم على حالها كلما نقص استهلاكهم، وتنازلهم عن الطلب على بعض السلع لعدم قدرتهم الحصول عليها، وقد يقتصر الاستهلاك على المواد الأساسية التي تضمن الاستمرار المعيشي للأسر.

إن شرائح واسعة من المجتمع في الدول الفقيرة والمتخلفة هم من ذوي الدخل المحدودة الذين يعانون ويواجهون أعباء الحياة اليومية ويتعرضون لضغوط نفسية تجعلهم في وضع اجتماعي يجبرهم على البحث عن وسائل تساعد على رفع مستوى دخولهم لتوفير احتياجاتهم واحتياجات من يعولونهم من خلال العمل في أكثر من مهنة أو توجه البعض إلى الانحراف سلوكياً نحو الفساد فيسعى إلى الكسب غير المشروع كقبول الرشوة والغش والتحايل.

المراجع:

- 1-إسماعيل عبد الرحمان وحربي محمد موسى عريقات، "المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، الطبعة الأولى.
- 2-البكري أنس وصافي وليد، "النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، الطبعة السادسة.
- 3-الوزني خالد والرفاعي أحمد، "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، 2003، الطبعة السادسة.
- 4-جمال خريس وآخرون، "النقود والبنوك"، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، الأردن، 2000، الطبعة الأولى...
- 5-ضياء مجيد الموسوي، "الاقتصاد النقدي: قواعد، أنظم، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية"، مطبعة النخلة، دار الفكر، الجزائر، بدون سنة..
- 6-غازي حسين عناية، "التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- 7-مجمدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي المعاصر"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006..
- 8-مروان عطوان، "مقاييس اقتصادية: النظرية النقدية"، دار الباحث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1989.
- 9- شيحة مصطفى رشدي، مشكلة التضخم في الاقتصاد البترولي: ابعاده البائية، الاقتصادية والاجتماعية، الدار الجامعية، بيروت، 1971.
- 10- أحمد عبد الرحمان يسري، اقتصادات النقود، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، مصر، 1989.
- 11-سعيد هتمات، "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- 12-التقرير السنوي لبنك الجزائر 2007 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، نوفمبر 2008.
- 13-التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، نوفمبر 2013.
- 14- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، ديسمبر 2014.
- 15-التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، نوفمبر 2016.
- 16-التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، سبتمبر 2017.
- 17- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، جويلية 2018.
- 18-التوجيهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة اشهر أولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف الصدمة الخارجية المستمرة تدخل محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني.
- 19-حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018 تدخل محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018.

O.N.S, "Indice des Prix a La Consommation", N°278, Alger 2019.

- 20-Abbott Walter, income level and inflation strain in the united states : 1971-1975, American journal of economics and sociology, vol. 40, NO. 2, 1981.
- 21-Addison John et Burton John, the sociopolitical analysis of global inflation: A theoretical and empirical examination of an influential basic explanation, American journal of economics and sociology, vol. 42, NO. 1, 1983.
- 22-Caplovitz David, making ends meet: how families cope with inflation and recession, the annals of the American academy of political and social science, vol. 456, NO. 1, 1981.
- 23-Devine Joel et al, macroeconomic and social-control policy influences on crime rate changes: 1948-1985, American sociological review, VOL. 53, NO. 3, 1988.
- 24-Ralston Roy, economy and race: interactive determinants of property crime in the United States: 1958-1995, reflections on the American journal of economics and supply of property crime sociology, VOL. 58, ISSUE 3, 1999.
- 25-Skoufias E, economic crises and natural disasters: coping strategies and policy implication, world development, Vol. 31, No. 7, 2003.
- 26-Sharp Ansell et al, economics of social, Issues. 12, Irwin Chicago, 1996.
- The economist, how to stay alive when it all runs out, 2007.
- 27-<http://www.ons.dz/-Prix-a-la-consommation-.html>.